الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.26

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٣ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

قطر:* مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٢٠٤، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير كذلك إلى توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

051104 051104 04-59267 (A)
0459267

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٤] وتحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤[٥]،

وإذ تحيط علما بالتطورات الناشئة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة المواد الزراعية[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بتوافق آراء سان باولو، المعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة الفقرة ١٠٠ والجزء باء من المرفق[٧]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية الخمسين[٨]،

وإذ تسلم بأن أسعار السلع الأساسية عنصر من العناصر الهامة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعتمد على السلع الأساسية في الحفاظ على قدرتها على تحمل عبء الديون على الأجل الطويل،

وإذ تشير إلى الأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٩]، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات[١٠]، التي تعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04II.D.27.

(٦) انظر A/59/304.

(٧) TD/412، الجزء الثاني.

(٨) A/58/15 (Part V). وللاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٠) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ وانظر أيضا A/57/499، المرفق.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١١]، بما في ذلك استمرار اتجاه الأسعار الحقيقية لكثير من السلع الأساسية نحو الانخفاض؛

٢ - **تسلم** بأن كثيرا من البلدان النامية تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الأساسي لعائدات التصدير ولفرص العمل وإدرار الدخل والمدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في تلك البلدان؛

٣ - **تؤكد مجددا** أهمية زيادة المساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة إلى أقصى قدر، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يعالج مسألة فقدان القدرة على المنافسة والاتجاهات السلبية المتصلة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية، وأن يتخذ التدابير اللازمة لتحسين سبل العيش والأمن الغذائي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٥ - **تعترف** بأن التغيرات الهيكلية التي طرأت على الأسواق الدولية للسلع الأساسية، وبخاصة تزايد تركيز التجارة والتوزيع، تفرض تحديات جديدة على صغار المزارعين ومنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية؛

٦ - **تعترف أيضا** بأن البلدان المتقدمة النمو تمثل ثلثي مستوردي السلع الأساسية من غير الوقود في العالم، وتؤكد في هذا الصدد الدور البالغ الأهمية المنوط بالبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في الأسواق الدولية لتلك السلع؛

٧ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها، على تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل وضع وإنفاذ آليات لإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية، بغية التصدي للمشاكل المتعلقة بهذه السلع في البلدان النامية؛

٨ - **تلاحظ** أن ضعف القدرات المؤسسية والفنية في كثير من البلدان يحد من طاقاتها في مجال العرض ومن قدرتها على التكيف، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو وبالمنظمات الدولية أن تتيح لهذه البلدان الموارد الخارجية اللازمة والدعم المطلوب لبناء القدرات والمؤسسات، بغية تعزيز تطور قطاعات السلع الأساسية لديها؛

---

(١١) A/59/304.

٩ - **تعرب عن قلقها** بشأن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج التنويع العملية، التي لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة، ولتهيئة سبل النفاذ إلى الأسواق أمام السلع الأساسية لتلك البلدان؛

١٠ - **تلاحظ** مع القلق الانخفاض الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة، وتحث أوساط المانحين على تعزيز المساعدة التي تقدمها لهذا القطاع، كما تحث البلدان والمنظمات المانحة على زيادة ما تقدمه من دعم مالي وفني للأنشطة الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية، وبخاصة احتياجات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمشاكل التي تواجهها؛

١١ - **تعترف** بأن مقتضيات السوق يمكن أن تفرض تحديات هائلة على منتجي ومصدري السلع الأساسية من البلدان النامية، ولا سيما صغار المزارعين، وتحث كلا من البلدان المتقدمة النمو والنامية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين هؤلاء المنتجين من النفاذ إلى سلاسل الإمداد العالمية، وعلى تنفيذ التدابير الكفيلة بتيسير مشاركتهم بصورة فعالة في هذه السلاسل، وتهيب بالقطاع الخاص أن يقوم بتعزيز الشراكات التي تساهم في مشاركة صغار المنتجين بصورة فعالة في سلاسل الإمداد؛

١٢ - **تشجع** البلدان النامية على أن تضع ضمن استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية سياسات خاصة تحديدا بالسلع الأساسية من شأنها أن تهيئ بيئة توفر حوافز للمنتجين الريفيين وصغار المزارعين، وتشجع البلدان والمنظمات المانحة على توفير الدعم اللازم؛

١٣ - **تشدد** على أهمية مواصلة تنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية والنهوض بقدرته على المنافسة، وتشجع في هذا الصدد البلدان والمنظمات المانحة على توفير الدعم اللازم؛

١٤ - **تعرب** عن أسفها لأن الأهداف التي كانت متوخاة أصلا لخطط الحد من حالات العجز في الحصائل ما زالت بعيدة المنال، وتحث البلدان والمنظمات المانحة على تقديم الدعم لوضع خطط عملية للتمويل التعويضي تكون مواتية للأسواق؛

١٥ - **تكرر تأكيد** الدور الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معالجة القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية على نحو شامل وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام توافق آراء سان باولو[٧]، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى توفير موارد إضافية للمؤتمر كي يضطلع بهذه الأنشطة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، بإعداد إطار عمل شامل لتنمية قطاع السلع الأساسية، وتشجع هذه المنظمات على المساهمة في تنفيذ إطار العمل هذا؛

١٧ - **تلاحظ مع القلق** أن الأسعار الحقيقية للكثير من السلع الأساسية ما زالت منخفضة للغاية بشكل لم تشهده في تاريخها، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتقصى السبل اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، والتعامل مع حالات استمرار الإفراط في العرض، من خلال إجراءات دولية ووطنية؛

١٨ - **تحث** أصحاب المصلحة الذين أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي شكلت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرهم من الأطراف المعنية، على المساهمة ماليا وفنيا في تصريف أعمال فرقة العمل على نحو فعال، وتشجع البلدان والمنظمات الأخرى المانحة على المشاركة؛

١٩ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم توصيات بشأن إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية، يركز فيها على تنمية قدرات القطاع العام، وتعزيز مؤسسات السوق، وإنشاء رابطات قوية لمنتجي السلع الأساسية، مع إسناد دور مناسب للمنتجين، بمن فيهم النساء وصغار المزارعين، وإنشاء البنى التحتية الأساسية، وحفز الاستثمارات؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مع إطلاعها على الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج ضمن جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' ضمن البند المعنون ''المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي''.